www.14october.com

عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

بعد اعتمادها وثيقة لإسقاط النظام..

مساعد الرئيس السوداني: المعارضة حفرت قبرها بيدها

الخرطوم / وكالات :

هددت الحكومة السودانية باتخاذ إجراءات رادعة ضد قوى المعارضة، ووصفت اتفاق «الفجر الجديد» الذي أبرمه تحالف المعارضة بـ«الفجر الكاذب».

وقال نافع علي نافع مساعد الرئيس السوداني ونائبه لشؤون الحزب أمام جمع من قوات الدفاع الشعبي (قوات حربية غير حكومية) إن «المعارضة حفرت لنفسها قبرا باعتمادها تلك الوثيقة، لأنها تقوم على رفض مبادئ الشريعة الإسلامية»، معلنا أن العام الجديد «سيكون عام بدر الكبرى».

وكانت قوى المعارضة أصدرت ميثاقا بالعاصمة الأوغندية كمبالا في الخامس من الشهر الجاري أسمته «الفجر الجديد» أكدت فيه سعيها لإسقاط نظام الحكم القائم بالبلاد.

ودعت فيه إلى دولة المواطنة وفصل الدين عن الدولة، مع إقامة فترة انتقالية تمتد لأربع سنوات تنتهي بإقامة انتخابات حرة نزيهة.

وقالت قوى المعارضة إنها عقدت العزم على خوض نضال «لا هوادة فيه» لتحقيق تطلعات الشعب السوداني، مؤكدة أنها تسعى «لدولة ديمقراطية فدرالية تعددية تتأسس على المساواة بين المواطنين السودانيين».

غير أن نافع توعد المعارضة بالملاحقة «لأن الصفوف قد تباينت، ونعد لهم الحسم بالقوة وما استطعنا من ركاب الخيل، حتى تكون أرض السودان مسجدا طاهرا».

وأضاف «لن نترك لخائن فسحة من التنفس»، معتبرا أن ميثاق المعارضة هو «المرحلة الفاصلة، وستليها رياح التطهير».

في المقابل، أكد الحزب الشيوعي السوداني -وهو أحد الأحزاب الموقعة على اتفاق «الفجر الجديد»- أن «الميثاق هو السبيل الوحيد لإسقاط النظام»، وقال سكرتيره العام محمد مختار الخطيب للصحفيين إن «الميثاق خطوة متقدمة لتوحيد رؤى المعارضة، وهو الوسيلة الوحيدة لإيقاف الحرب (في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور) والحفاظ على وحدة السودان».

المستشارة تهاني الجبالي: نص استبعاد (7) من قضاة الدستورية انتقامي.. والقدر ساقني لتقديم أول طعن ضد مشروعية الدستور

فرحات يتوقع حل الشورى والتأسيسية استنادا لإعلان مارس الدستوري

تحالف إنقاذ الثورة: الشعب سيسقط إمبراطورية المرشد في (25) يناير

القاهرة / متابعات :

قالت المستشارة تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا السابق، إنها تقدمت بطعن أمام المحكمة الدستورية العليا ضد الدستور الجديد وإقصائها من المحكمة، مشيرة إلى أن أخطر ما تواجهه مصر الآن هو تهديد دولة القانون واستقلال القضاء، مؤكدة أنه بدون تلك العناوين يغيب مفهوم الدولة الحديثة.

وأضافت الجبالي، خلال كلمتها في المؤتمر الصحفي الذي عقدته أمس، لإعلان موقفها من المسار الدستوري الحالي والطعن الذي قدمته أمام المحكمة الدستورية العليا لعدم مشروعية الوثيقة الدستورية، أن عقدها للمؤتمر ليس دفاعا عن شخصها مثلما حاول البعض تصوير الأمر، وإنما لإعلان شهادتها أمام التاريخ عن الأحداث الجسام التي شهدتها مصر طوال الفترة الماضية، بدءا من انتهاك حق الشعب في التوافق على دستور، مرورا بخروج النظام الحاكم عن الشرعية الدستورية، وعزل 7 من قضاة المحكمة الدستورية العليا، لافتة إلى أنها تتوقع أن يتم عزل قضاة آخرين في حال تعديل قانون السلطة القضائية والنزول بسن تقاعد القضاة.

وأكدت المستشارة الجبالي، أن القدر ساقها لتقديم أول طعن ضد مشروعية وثيقة الدستور، والذي تضمن الدفع أصليا بانعدام وثيقة الدستور لعدم مشروعيتها، وعدم الاعتداد بما ترتب عليها، وعدم دستورية نفاذها، فيما تضمن الدفع الثاني الاحتياطي بطلان عزل 7 من قضاة المحكمة الدستورية العليا بإقرار هذا الدستور لما مثله من اعتداء على السلطة القضائية، حيث إن وثيقة الدستور لم يوافق عليهما سوى 20 ٪ من إجمالي عدد الناخبين المقيدين في جداول الانتخاب والذين يحق لهم التصويت.

ووصفت الجبالي النص الخاص باستبعاد قضاة المحكمة بأنه «انتقامي»، وخالف كل الأعراف الدستورية، وانتهك حرمة مبدأ مستقر في الدستور وهو عدم قابلية القضاة للعزل، مؤكدة أن وثيقة الدستور أريق على جنباتها دماء وتم حصار المحكمة الدستورية من أجل أن تصدر، مشيرة إلى أن المحكمة الدستورية العليا أصبحت كالأسد الجريح بعد تعرضها لذلك الحصار بخطة ممنهجة لتسهيل العصف بها، معربة عن ثقتها في قضاتها وأنهم قادرون على منح الشعب حقوقه وحرياته.

من جانبه، قال الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض أستاذ القانون والمحكم الدولي، إن ما حدث مع المستشارة تهاني الجبالي من اعتداء لا يقل في أهميته عن الاعتداء الذي تعرض له المستشار الدكتور عبد الرازق باشا السنهوري رئيس مجلس الدولة الأسبق، في خمسينيات القرن الماضي، لكن الفارق هو اختلاف الأسلحة التي تم الاعتداء بها، مؤكدا أن بداية عهود الطغيان تبدأ بالاعتداء على القضاء.

وقال الدكتور محمد نور فرحات الفقيه الدستوري، إن وثيقة الدستور تفتقد إلى الشرعية الدستورية، وتوقع أن يقضى مستقبلا ببطلان الجمعية التأسيسية للدستور ومجلس الشورى المطعون عليهما أمام المحكمة الدستورية العليا.

واستند فرحات في توقعه، إلى أن النصوص القانونية التي يقضى بعدم دستوريتها يُستند فيها إلى الدستور السابق على تقديم الدعوى وليس اللاحق لها، مما يعنى أن المحكمة الدستورية ستأخذ بنصوص الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 وليس بالدستور الذي تم إقراره.

وأشار فرحات إلى أن الأيام المقبلة ستشهد مفاجآت قانونية لم تحدث من قبل، موجها حديثه للنظام الحالي قائلا: «لا تفرحوا بالنصوص التي حصنت مجلس الشورى، فهي لن تحصنه من البطلان»، لافتا إلى أن تيارات الإسلام السياسية تسعى إلى الحفاظ على ما وصلت إليه الآن حتى لو كان على حساب اغتيال القضاء.

وقال الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون، إن الدولة المصرية في خطر، فالإعلان الدستوري لم يضرب مفهوم دولة القانون فحسب، وإنما ضرب مفهوم الدولة التي يجب أن تقوم على التوازن بين القوى والسلطات من خلال ضرب القضاء.

وتابع عيسى قوله، إن مصر تضرب لحساب من صرح وقال «طظ في مصر» في إشارة منه إلى تصريحات المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين مهدي عاكف، مشيرا إلى أن جماعة الإخوان لا يعنيها مصر بقدر ما يعنيهم البقاء في الحكم حتى ولو كان على حساب تقسيم مصر، مؤكدا أن الحل لمواجهة هذا العدوان يجب أن يكون سياسيا من خلال استمرار النضال الشعبي والنزول في 25 يناير الحالي، لأن الأمة في خطر.

بدورها أكدت المحامية الدكتورة منى ذو الفقار أنها حضرت مؤتمر الجبالي من أجل الحفاظ على هوية مصر، ولمساندة القضاء المصري من الاعتداء عليه.

وأكد أساتذة القانون الذين حضروا المؤتمر، أنهم سيشكلون فريق دفاع أمام المحكمة الدستورية العليا للمرافعة في الطعن الذي قدمته المستشارة تهاني الجبالي.

من جهة أخرى أصدر المكتب التنفيذي لتحالف إنقاذ الثورة بياناً، دعا فيه الشعب المصري للمشاركة والنزول يوم 25 يناير المقبل، للتأكيد على المطالبة بأهداف ثورة 25 يناير.

وجاء في البيان، «أن الشعب المصري الذي أسقط نظام مبارك قادر على أن يسقط الاستبداد الديني، المتمثل في إمبراطورية المرشد وجماعته».

وأضاف البيان، أن الشعب المصري لم يسقط الاستبداد السياسي والأمني من أجل استبدالهما باستبداد ديني، يؤدي إلى قمع حقوق وحريات المواطنين، ويمتهن كرامتهم باسم الدين.

وقال فؤاد أبو هميلة، المتحدث باسم تحالف إنقاذ الثورة، إن 25 يناير المقبل سيكون يوماً فارقاً في الحياة السياسية المصرية، وحجم المشاركة سيكون كبيراً، وذلك لعدم شعور المواطن العادي بأي تغيير بعد الثورة، وبعد تولي الدكتور مرسي مقاليد الحكم في البلاد، وثبت لديه عدم امتلاك الرئيس لأي خطة أو إستراتيجية لحل أزمات ومشكلات المجتمع المصري، ولرغبة قطاعات كبيرة من الشعب المصري في التخلص من إمبراطورية المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين التي تسيطر على قصر الرئاسة.

فيما قال سامح عقل، أمين عام تحالف إنقاذ الثورة، إن الشعب المصري سيقوم بالثورة من جديد، بسبب عدم اختلاف نظام جماعة الإخوان المسلمين عن نظام مبارك والحزب الوطني، وتمثل ذلك في استخدام الجماعة للميليشيات المسلحة في موقعة الاتحادية، وغيرها، وانفراد الجماعة بصياغة الدستور بعيداً عن التوافق الوطني، وأيضاً تراجع الرئيس عن كل وعوده الانتخابية.

عراك في البرلمان العراقي ومظاهرات مستمرة

بغداد / وكالات :

رفعت جلسة البرلمان العراقي بعد عراك بالأيدي بين نواب ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي والتيار الصدري، بينما تواصلت المظاهرات والاعتصامات في شمال وغرب البلاد ضد المالكي، وخرجت أخرى دعما له بجنوب العراق.

وقال مصدر برلماني إن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي رفع الجلسة بعد هذا العراك لمدة ساعة.

واستبعدت الأنباء من بغداد استئناف الجلسة من جديد، وقال إنه لا يوجد مؤشرات على ذلك.

يذكر أن مجلس النواب عقد أمس جلسته الثانية برئاسة النجيفي وحضور 172 نائباً، للتصويت على مشروعي قانوني المحكمة الاتحادية والمجلس الوطني للمياه فضلاً عن القراءة الأولى لثلاثة مشاريع قوانين.

وينص الدستور على أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة، وأنها هيئة قضائية مستقلة تتكون من قضاة يحدد عددهم وطريقة اختيارهم وطبيعة عملهم بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

وتختص المحكمة الاتحادية بالرقابة على دستورية القوانين وتفسير نصوص الدستور والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين. كما تختص في الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية، وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية.

من جهة أخرى قاطع وزراء القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي جلسة مجلس الوزراء أمس.

وقال مصدر في القائمة العراقية إن وزراءها الثمانية قاطعوا جلسة الحكومة التي يرأسها المالكي.

وكان المالكي قد أعلن في حديث متلفز ليل أمس الأول عن نيته تشكيل لجنة وزارية خلال جلسة مجلس الوزراء أمس للنظر في طلبات المتظاهرين في البلاد وتصنيفها وفق الاختصاص.

على صعيد متصل تواصلت المظاهرات والاعتصامات في مدن عراقية ضد سياسات المالكي، وبدأ أهالي الشرقاط في جنوب الموصل اعتصاما مفتوحا، كما شهدت جامعة تكريت مظاهرة للاحتجاج على سياسة الحكومة.

وتظهر صور عربة عسكرية تصدم متظاهرين وسط إطلاق نار من قبل جنود وهم يلاحقون المتظاهرين أثناء توجههم إلى ساحة الأحرار وسط الموصل.

وقال محافظ نينوى أثيل النجيفي إن القوات الأمنية أطلقت النار في الهواء، واستخدمت الهراوات لتفريق المتظاهرين، ودهست أحدهم بعربة هامر عسكرية، مشيرا إلى إصابات أخرى. وحمل النجيفي قيادة عمليات نينوى المسؤولية.

بيد أن مصدرين عسكريين قالا لوكالة أسوشيتد برس إن الجنود أطلقوا النار عندما حاول متظاهرون اعتلاء مركبات عسكرية، ونفيا حدوث إصابات في إطلاق النار، موضحين أن ثلاثة أشخاص أصيبوا في حادث تسببت فيه عربة عسكرية.

وقد أثار تدخل قوات الأمن ضد المتظاهرين بالموصل توترا بالمدينة التي شهدت ومدن أخرى مزيدا من الاحتجاجات تطالب بإصلاحات سياسية وقانونية.

من جانبه قام محافظ نينوى وأعضاء من مجلس المحافظة بفتح ساحة الأحرار بوسط الموصل أمام المعتصمين بعد أن قامت قوة من الجيش تابعة لقيادة عمليات نينوى، بطرد المعتصمين منها وإغلاقها.

وكانت تلك الاحتجاجات اندلعت عقب اعتقال عدد من حراس وزير المالية رافع العيساوي بموجب قانون الإرهاب، وتوسعت من الأنبار لتشمل محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك.

وقال فاروق المحمداوي أمير عشيرة البومحمد في العمارة بجنوب العراق إنهم سيواصلون اعتصامهم، مؤكدا عدم وجود توجه طائفي لهم. وأضاف أن الحكومة ما زالت متعنتة ولم تحقق أيا من مطالب المعتصمين.

وكان آلاف العراقيين تظاهروا الاثنين بمحافظة الأنبار التي انطلقت منها الاحتجاجات المطالبة بإطلاق السجينات، ووقف العمل بقانون مكافحة الإرهاب، فضلا عن إقرار قانوني العفو العام والمحكمة الاتحادية، وإلغاء قانوني مكافحة الإرهاب والمساءلة والعدالة (الاجتثاث) وموضوع التوازن بمؤسسات الدولة، وإلغاء قيادات العمليات بالمحافظات والأجهزة الأمنية، وسحب الجيش من المدن، ورفع الحواجز الخرسانية من المدن والشوارع.

في المقابل تظاهر آلاف العراقيين في مدن جنوب البلاد تعبيرا عن دعمهم لحكومة المالكي واعتراضهم على مطالب متظاهري مدن شمال وغرب البلاد بإطلاق معتقلين وإلغاء ما يسمى بقانون مكافحة الإرهاب.

وانطلق آلاف المتظاهرين في مدينة كربلاء جنوب بغداد، رافعين أعلاما عراقية وصور المالكي ولافتات كتب عليها «نستنكر إلغاء المادة 4 إرهاب وعودة البعث» وأخرى «كلا كلا للطائفية.. نعم نعم للعراق».

وفي مدينة الكوت بجنوب البلاد رفع مئات المتظاهرين أعلاما عراقية ولافتات كتب عليها «نعم نعم للوحدة، كلا كلا للطائفية» و «لا لتقسيم العراق ونعم للسلم الوطني».

وفي الديوانية جنوب بغداد تجمع مئات بينهم رجال دين وزعماء عشائر وطلاب حاملين أعلاما عراقية ولافتات كتب عليها «نرفض إلغاء مادة 4 إرهاب وقانون المساءلة والعدالة». كما رفعوا شعارات مؤيدة للمالكي.

وفي البصرة بجنوب العراق تجمهر آلاف المتظاهرين في منطقة الطويسة وسط المدينة بينهم نساء ورجال دين وزعماء عشائر وطلبة مدارس.

مصر ستفشل في الحصول على قرض صندوق النقد

توقعت صحيفة (كرستيان ساينس مونيتور) الأمريكية أن يفشل التعديل الوزاري الذي أجراه الرئيس المصري محمد مرسي واستبدل خلاله وزير المالية، في حل المعضلة التي تواجهها البلاد حول الاقتصاد، والتوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن القرض، خاصة أن شروط القرض تفوق قدرات الحكومة الجديدة، ومن الممكن أن تؤثر على شعبية جماعة الإخوان خلال الانتخابات البرلمانية القادمة.

وقالت الصحيفة إن مسؤولين رسميين من صندوق النقد زاروا القاهرة لبحث التنازلات التي ستكون مصر على الاستعداد لتقديمها مقابل الحصول على القرض البالغ (4.8 مليار دولار) وتأمل الحكومة أن ينجح في وقف انخفاض قيمة الجنيه، وقد شارك في المحادثة الجديدة وزير المالية الجديد المرسي حجازي، أستاذ التمويل الإسلامي والذي قال سابقا إنه «مستعد تماما» لعقد الصفقة مع صندوق النقد الدولي.

وأضافت إن استنزاف الاحتياطي النقدي الأجنبي والذي يقف عند نحو 15 مليار دولار بعدما كان 36 مليار دولار، وهو ما يزيد الضغوط على النظام المصري للتوصل إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، ولكن الأزمة الاقتصادية قد يكون لها تكاليف سياسية، حيث يطالب الصندوق رفع الضرائب على مجموعة من السلع الأساسية، وخفض الدعم الذي يستفيد منه ملايين المصريين.

ونقلت الصحيفة عن سائق سيارة أجرة مصري رفض الكشف عن هويته قائلا:«الأسعار ترتفع، ودخلنا لا يزال ثابتا»، والتقط مصطفى، الذي يجمع القمامة في وسط القاهرة طرف الحديث وقال:» الثورة وعدت بوضع أفضل، ولكن ما حصلنا عليه هو صعوبة في العثور على الطعام».

وأوضحت إنه رغم نجاح الرئيس مرسي بتمرير الدستور، إلا أن الاضطرابات السياسية في مصر لم تنته خاصة مع قرب الانتخابات البرلمانية المقررة في فبراير القادم، حيث أن التوصل للإتفاق مع صندوق النقد يعني إجراءات تقشفية قد تؤثر بشدة على حلفاء الرئيس مرسي في الانتخابات.

وأشارت إلى أن مصر تتجه إلى منطقة محفوفة بالمخاطر، فزيادة الضرائب وخفض الدعم عن الوقود والذي سوف يؤثر على سعر كل شيء قد يثير اضطرابات خاصة أن البلاد لديها تاريخ من المظاهرات من أجل الخبز، فارتفاع أسعار الغذاء في شتاء 2010 /2011 كان سببا من أسباب ثورة يناير.

استهداف المعارضة المصرية قد يؤدي إلى إنقلاب عسكري

رأى الكاتب «ماريا جوركوفسكايا» في مقاله أمس بصحيفة « إزفيستيا» الروسية أن المعارضة في مصر أصبحت مستهدفة بشكل كبير، وأن الخطوات التي يتبعها الرئيس «محمد مرسي» من أجل الحد من نفوذ المعارضة من شأنه أن يحدث انفجارا اجتماعيا يكون مقدمة لانقلاب عسكري جديد.

ويواجه معارضو الدستور الإسلامي الجديد مشكلات قانونية، فقد بدأت النيابة العامة التحقيق في قضية زعماء جبهة الإنقاذ الوطني المتهمين بالتحريض على القيام بانقلاب في البلاد.

وكان حزب «الحرية والعدالة» قد رفع إلى النيابة العامة دعوى في مطلع ديسمبر الماضي، يتهم فيها قادة الأحزاب الليبرالية الرئيسية بالدعوة لإسقاط النظام أثناء الاحتجاجات الجماهيرية على مخططات إقرار دستور إسلامي.

والآن، وبعد أسبوع من إقرار الدستور أصبح على ذمة التحقيق كل من «محمد البرادعي»، الحائز على جائزة نوبل للسلام، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، و«عمرو موسى»، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، و«حمدين صباحي»، الزعيم السابق لحزب «الكرامة» اليساري، و«السيد بدوي» رئيس حزب «الوفد» الذي يعتبر أقدم حزب ليبرالي في مصر.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الساسة بالذات كانوا الأكثر حدة في انتقاد مشروع الدستور الجديد، الذي يعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع في البلاد.

وقد صوت لصالح مشروع الدستور 64٪ ممن شاركوا في الاستفتاء، ولكن المعارضة أشارت إلى أن عملية الاستفتاء تخللها العديد من الخروقات، ولفتت إلى أن نسبة المشاركين في الاستفتاء كانت متدنية، ولم تتجاوز 33٪ ممن يحق لهم التصويت، كما أن الاستفتاء جرى في ظل مظاهرات حاشدة، وأعمال عنف أسفرت عن مقتل 8 أشخاص.

ويؤكد «يفجيني ساتانوفسكي»، رئيس معهد الشرق الأوسط، أن مصر الآن تشهد ثورة على غرار الثورة الإسلامية الإيرانية، فتم أولا إسقاط الرئيس السابق «حسني مبارك» الذي لم يكن يحظى بإعجاب أحد، وتجري الآن ملاحقة أصحاب الرأي الآخر لكي لا تبقى في البلاد أية معارضة سياسية، وتوقع «ساتانوفسكي» أن تتحول مصر في نهاية المطاف إلى نظام إسلامي شرعي جديد في الشرق الأوسط.

أما المستشرق «سيرجي ديميدينكو» من معهد الدراسات الإستراتيجية فيقول: إن مصر اليوم مشتتة، فثمة انقسام طائفي عرقي، بين الإسلاميين المعتدلين والراديكاليين، وبين الأقباط والمسلمين، وكذلك ثمة فوارق كبيرة في أوضاع المواطنين الاجتماعية (نصف سكان مصر تقريباً تحت خط الفقر)، إضافة إلى الانقسامات السياسية بين الليبراليين ومؤيدي الشريعة.

ويعبر «ديميدينكو» عن ثقته بأن مرسي لن يتمكن في هذه الظروف من التخطيط لإصلاحات طويلة الأمد تعزز استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد. ولذلك بدأت السلطات الجديدة باتخاذ إجراءات قاسية تهدف إلى إقصاء المعارضة، أملا منها بتحقيق الاستقرار السياسي، ومن ثم التنمية الاقتصادية.

وإذ يرى أن ذلك يفسر إقرار دستور إسلامي لتثبيت قواعد النظام الحالي، يؤكد الخبير الروسي أن خطوات «مرسي» هذه ستؤدي إلى نتائج عكسية، فمن المعلوم أن تدابير النظام الراديكالية ضد المعارضين قد تؤدي إلى انفجار اجتماعي، الأمر الذي يوفر المقدمات لانقلاب عسكري جديد، أو حتى لحرب أهلية.

أوباما يحتاج إلى تغيير نهجه

اعتبرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية أنه رغم الترشيحين لمنصبي وزير الدفاع ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي آي إيه»، فإن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يحتاج إلى بعض الأساليب الجديدة لتحقيق أهدافه الجديدة وليس مجرد أشخاص جدد.

وذكرت الصحيفة - في سياق مقال افتتاحي بثته أمس الثلاثاء على موقعها الإلكتروني - أن أوباما بترشيحه تشاك هاجل لوزارة الدفاع وجون بريان لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي آي إيه»، إنما يختار مستشارين موثوقين بهما ربما يساعدونه في تحديد نهج واتجاه جديدين محتملين بشأن قضايا الحرب والسلام في ولايته الثانية.

وقالت «نيويورك تايمز» إنه ومع ذلك فإن المرشحين يجب أن يقدما إجابات للأسئلة الخطيرة قبل الحصول على تأكيد من مجلس الشيوخ.

ورأت الصحيفة، أن ترشيح أوباما الخاص بمنصب وزير الدفاع وتحديدا لشخص آراؤه بشأن حقوق المثليين مثار تساؤلات في هذا الوقت الحساس من تطوير البنتاجون يعتبربمثابة لغز.

عواصم العالم

برينان.. خيار أوباما لـ (سي آي إيه)

واشنطن / وكالات :

باختيار الرئيس باراك أوباما السناتور تشاك هاغل لوزارة الدفاع وكبير مستشاريه لشؤون مكافحة الإرهاب جون برينان لترؤس وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أي) يكون أوباما قد شكل فريقه الأمني والعسكري، الذي سيطبق خطته في مواجهة «الإرهاب» والحرب عليه، وفق متابعين.

فبعد سنوات من اعتماد إدارة جورج بوش أسلوب الحرب العسكرية والانتصار على ما سماه التهديد الإرهابي بتغيير النظام، كما حدث بأفغانستان والعراق، عملت إدارة أوباما في ظل برينان (57 عامًا) والذي عمل في «سي آي أي» 25 عاما (معظمها بوصفه محللا أمنيا) على شنّ حروب الطائرات من دون طيار.

وسيحل برينان -في حال حصل على موافقة الكونغرس- مكان مدير الوكالة المستقيل ديفيد بترايوس بعد إقراره بإقامة علاقة خارج إطار الزواج.

ولم يتمكن برينان الخبير بشؤون الشرق الأوسط ويتحدث العربية، من الحصول على منصب رئيس سي آي إيه عام 2009 بسبب دعمه على الأرجح لاستخدام «أساليب تحقيق معززة» بإدارة بوش، وهي القضية التي ستعود للظهور مرة أخرى في جلسة المصادقة على تعيينه.

ونفى برينان هذه الاتهامات، لكنه انسحب من المنافسة على إدارة الوكالة إلا أن أوباما ونظرا لثقته الكبيرة به عينه بمنصب المستشار الذي لا يحتاج لتصديق مجلس الشيوخ، مما جنبه المساءلة من قبل الكونغرس.

وتدرب برينان على العمل بالاستخبارات وترقى بسرعة ليصل لمنصب محلل عمليات مكافحة الإرهاب ومدير قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا في سي آي إيه. وبحلول عام 1995 وصل إلى منصب المساعد التنفيذي لجورج تينيت نائب رئيس سي آي إيه في ذلك الوقت والذي أصبح فيما بعد مديرها.

وتوج عمله لعقدين ونصف في سي آي إيه بمنصب المدير المؤقت للمركز القومي لمكافحة الإرهاب من عام 2004 وحتى أغسطس 2005.

وخلال هذه السنوات شهد برينان- الذي درس بالجامعة الأميركية بالقاهرة- بنفسه الصراعات بين سي آي إيه والبيت الأبيض بسبب المعلومات الاستخبارية التي سبقت الحرب على العراق والمتعلقة بمزاعم وجود أسلحة دمار شامل بهذا البلد وارتباط نظام صدام حسين بما يسمى الإرهاب.

فشل تشكيل جبهة موحدة ضد نتنياهو

القدس المحتلة / وكالات :

فشل قادة ثلاثة أحزاب إسرائيلية في التوصل إلى اتفاق لتشكيل جبهة موحدة في مواجهة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي تعتبره استطلاعات الرأي الأوفر حظا للفوز بالانتخابات التشريعية المقررة في الثاني والعشرين من يناير الجاري.

وتأسفت وزيرة الخارجية السابقة وزعيمة حزب «الحركة» الجديد تسيبي ليفني لعدم التوصل لاتفاق في المشاورات التي أجرتها أمس مع رئيسة حزب العمل شيلي يشيموفيتش، ويائير لبيد الصحفي السابق ورئيس حزب «يش أتيد» الجديد ويعني «يوجد مستقبل».

وأضافت ليفني أن قادة الأحزاب الثلاثة (وسطية ويسارية) هدفوا من خلال لقائهم إلى إيجاد وسيلة لاستبدال حكومة نتنياهو، مشيرة إلى أنها اقترحت بأن يقوموا بحملة مشتركة حتى موعد الانتخابات.

أما رئيسة حزب العمل فأرجعت فشل المشاورات إلى ما اعتبرته الغموض الذي أبدته كل من ليفني ولبيد حول مشاركتهما المحتملة بحكومة وحدة بزعامة نتنياهو، وقالت «حتى يفهم الجمهور بأننا نقدم بديلا جديا يجب أن نتعهد بعدم المشاركة في حكومة يتزعمها نتنياهو».

وأعلنت يشيموفيتش الخميس الماضي أن حزب العمل لن يشارك في أي حكومة مماثلة.

وكانت ليفني دعت نهاية الأسبوع بمؤتمر انتخابي إلى تشكيل جبهة موحدة من المعارضة في مواجهة نتنياهو الذي ما زال الأوفر حظًا، على الرغم من تراجع اللائحة الموحدة لحزب الليكود الذي يتزعمه وحزب إسرائيل بيتنا بزعامة وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان، في استطلاعات الرأي.

وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى احتمال حصول لائحة الليكود-إسرائيل بيتنا على 34 إلى 36 مقعدا ما يشكل تراجعا مقارنة بـ42 مقعدا (من 120) يشغلها الحزبان منفصلين بالبرلمان المنتهية ولايته.

في المقابل حقق حزب «البيت اليهودي» الديني المتشدد اختراقا مع احتمال فوزه بـ13 أو 14 مقعدا، بينما تحتفظ كتلة اليمين بقيادة نتنياهو في جميع الاستطلاعات بأكثرية كبرى مع 66 إلى 67 نائبا بمواجهة المعارضة اليسارية والوسطية.

وعلى مستوى المعارضة، تشير الاستطلاعات إلى حصول حزب العمل على 16 إلى 18 مقعدا وحزب الحركة على 9 إلى 10، ويش عتيد من 9 إلى 11.

ثمانية قتلى في غارة أميركية بباكستان

إسلام آباد / وكالات :

قتل ثمانية أشخاص قالت مصادر أمنية إنهم من المسلحين وأصيب أربعة بصواريخ أطلقتها طائرات أميركية بدون طيار في منطقة قبلية شمال غرب باكستان.

واستهدفت الصواريخ الأميركية ما قالت إنهما قاعدتان للمسلحين في قريتي حيدر خيل وحاسوخيل على بعد حوالى 25 كلم شرق ميرانشاه عاصمة إقليم وزيرستان الشمالية على الحدود بين باكستان وأفغانستان، المعقل الأبرز لتنظيم القاعدة ومقاتلي طالبان الأفغان والباكستانيين.

وقال مسؤول أمني في ميرانشاه إن الهجومين وقعا بشكل متزامن وأسفرا عن مقتل أربعة مسلحين في كل من القاعدتين.

وأكد مسؤولان أمنيان في بيشاور وميرانشاه الهجوم بالصواريخ، لكنهما لم يؤكدا هوية القتلى الذين سقطوا، غير أن مسؤولا آخر رجح مقتل أحد العناصر النافذة في تنظيم القاعدة.

وكانت وسائل إعلام محلية ذكرت أن 17 شخصا على الأقل قتلوا الأحد الماضي، وأصيب خمسة بجروح بعد أن أطلقت أربع طائرات استطلاع أميركية بدون طيار عشرة صواريخ على ثلاثة منازل في منطقة جندولا بإقليم جنوب وزيرستان الواقع على الحدود الأفغانية.

وتأتي الغارات بعيد مقتل القيادي البارز في حركة طالبان في جنوب وزيرستان الملا نذير في غارة لطائرة أميركية بدون طيار الأسبوع الماضي، وأدت إلى سقوط عشرة قتلى.

وشكلت الغارات التي تشنها الطائرات من دون طيار أحد أبرز أدوات الإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة، وزادت بدرجة كبيرة منذ تولى الرئيس باراك أوباما منصبه، فقد شنت واشنطن خمس هجمات فقط بطائرات بدون طيار عام 2007، ووصلت إلى ذروتها عام 2010 لتبلغ 117 هجوما، ثم تراجعت إلى 46 هجوما العام الماضي.

ووفق منظمة «ريبريف» فقد قتل نحو تسعمائة مدني في هذه الغارات منذ عام 2004.

وتدين باكستان علنا هذه الغارات وتعتبرها بمثابة انتهاك لسيادتها على أراضيها.

رئيس الحكومة الإيطالية السابق يطمع في وزارة الاقتصاد

روما / وكالات :

أبدى رئيس الحكومة الإيطالية السابق سيلفيو برلسكوني رغبته في تولي حقيبة الاقتصاد، إذا ما فاز الائتلاف الذي شكله بين حزبه «شعب الحرية» وحزب رابطة الشمال.

وقال برلسكوني في تصريحات إذاعية إن «شعب الحرية» توصل إلى اتفاق مع رابطة الشمال لخوض الانتخابات التي ستجرى في فبراير ، وإنه يريد أن يصبح وزيرا للاقتصاد في حكومة مستقبلية لتيار يوصف باليمين الوسط.

وينص الاتفاق الذي عقده برلسكوني مع روبرتو ماروني زعيم حزب رابطة الشمال الإقليمي الذي كان شريكا ائتلافيا في حكومته السابقة، على أن يدعم شعب الحرية الذي يتزعمه برلسكوني ترشيح ماروني لرئاسة منطقة لومباردي الشمالية، وهي المنطقة المحيطة بميلانو.

ولم يعط برلسكوني تفاصيل عن الاتفاق، ولكنه قال إنه سيكون «زعيم المعتدلين» في ائتلاف يمين وسط مع رابطة الشمال.